النمو السكاني واهميته في التخطيط العمراني في الجزائر

Population growth and its importance in urban planning in Algeria

أ.د/ فوزية بلعجال، أستاذة التعليم العالي، جامعة سيدي بلعباس

beladjalbouzenad@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021/2/15 **تاريخ القبول: 2021/12/25**

الملخص:

تعتبر الظواهر الديموغرافية غير متحكم فيها من ابرز معيقات العملية التنموية، ويبرز ذلك من خلال عدم التخطيط لها. فالنمو السكاني مهما كانت اسبابه سواء عبر الزيادة الطبيعية او عبر الهجرات، له بعد اساسي في الصعوبات التي تواجه النسق الحضاري وتشكيلة المدن الثقافية والاجتماعية وحتى العمرانية، وما تشهده المدن الجزائرية خير دليل.

من خلال ورقتنا البحثية سنحاول ابراز التغيرات التي حدثت في التوزيع والتركيبة السكانية الناتجة عن حركية السكان، وضرورة ادراج التخطيط السكاني في عملية التهيئة العمرانية للتصدي لمشاكل الاسكان التي تعاني منها، وبالأخص المناطق الحضرية، وتسبب ضغط حاد على الموارد الطبيعية وفوضى التعمير الحضري التي تغذي بؤر الإقصاء والتهميش والتذمر الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية:

النمو السكاني – التخطيط السكاني – التخطيط العمراني – التحضر – الجزائر.

Abstract:

Uncontrolled demographic phenomena are among the most important obstacles to the development process, and this result appears by the absence of planning. Whatever the different causes of population growth, whether by natural increase or migration, it presents a major cause of the various difficulties facing the civilizational system and the formation of cultural, social and even urban cities, for example, Algerian cities.

Through our article, we will try to show the changes that have occurred in the division and demographic composition resulting from population movement, and the need to include population planning in the process of urban planning to deal with the housing problems that particularly affect urban areas, and cause great pressure on natural resources and the chaos of urbanization, that feeds the hotbeds of exclusion, marginalization and social discontent.

Keywords:

Population growth; population planning; urban planning; urbanization; Algeria.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

- **تمهيد:**

تعاني اغلب المدن الجزائرية من مشكلة الاسكان نتيجة التحولات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية للمجتمع صاحبها عدة عمليات من أهمها عمليات التحضر، الحراك الجغرافي، الحراك الاجتماعي، توفر العمل المأجور في القطاعين العام والخاص. وتغير النمط السكني التقليدي المصمم للعائلة الممتدة الى نمط حديث خاص بالأسرة الزواجية (الاسرة النواة) والذي اصبح غير قادر على التوافق واحتياجات افراد المجتمع الجزائري الذي يشهد جملة من التغيرات في البنية الاجتماعية، والانفتاح على العالم والتأثر بنماذجه التنظيمية والتنموية، بالإضافة الى قلته مما يبعث إلى خلق فضاءات عمرانية فوضوية جديدة غالبا ما تكون في الضواحي على أطراف التجمعات السكنية الجديدة.

فمن اهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري والتي عجزت الدولة عن حلها رغم السياسات المقترحة، نجد ازمة السكن. ومع التزايد السكاني تقف الجهات المعنية عاجزة عن استيعاب الطلبات المتراكمة والمتزايدة على السكن. ورغم كل الصيغ والبرامج والتي تسعى لاحتواء أزمة السكن في الجزائر، إلا ان النمو السكاني المتزايد وغير المتحكم فيه يعتبر من ابرز الاسباب التي تحول دون تحقيق ذلك. من هنا تأتي مداخلتنا لإبراز اهمية النمو السكاني في عملية التخطيط الحضري للتخلص من الازمة التي تعاني منها المناطق الحضرية نتيجة الازدحام والكثافة السكانية العالية. وعليه يمكننا طرح الاشكال التالي: كيف يساعد التخطيط السكاني في وضع الاستراتيجيات والمساهمة في التخطيط العمراني؟.

تهدف هذه الدراسة الى ابراز اهمية التخطيط في المجال الديمغرافي وضرورة ادراجه في التخطيط العمراني، فالتخطيط السكاني يساعد في تحديد الاحتياجات وفق الزيادة السكانية وما تحتاجه من مرافق ومباني لتغطية متطلبات السكان، فلا يمكن التخطيط وانشاء المباني دون المعرفة بالجوانب الديمغرافية وحتى الاجتماعية لساكنة اي منطقة. والمنهج المتبع هو المنهج الوصفي، حيث اعتمدنا على بعض الاحصائيات الخاصة بالكثافة السكانية وقمنا بوصف الوضعية الديمغرافية في الجزائر وعلاقتها بمشاكل المدينة والتحضر.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

ستكون ورقتنا البحثية بمثابة اشارة الى اهمية النمو السكاني في المجتمع باعتباره احد المتغيرات الاساسية التي لا بد ان يبنى عليها في صنع القرارات ووضع الاستراتيجيات لا سيما المتعلقة بالتوسع السكني والعمراني في المناطق الحضرية بالخصوص لما تعانيه من مشاكل متعلقة بالتوسع العمراني والتوزيع الجغرافي للمناطق السكنية.

1.**النمو السكاني في الجزائر:** سنتناول الفترة ما بين " 1962 -2012 "حيث يمكننا معرفة التاريخ السوسيو- ديمغرافي لأي مجتمع من خلال تحليل وقراءة الهرم السكاني[1] خلال فترة زمنية معينة والذي يتحدد نتيجة ثلاث عوامل أساسية: الخصوبة، الوفيات (الناتجة عن الأوبئة المجاعات الكوارث الطبيعية وحتى الحروب) والهجرات. فهو إذا أداة مهمة لقراءة الحاضر والماضي وتتبع التغير في الظواهر الديموغرافية، ويمكننا من توقع نزعتها المستقبلية [2].

بالنسبة للجزائر، اعتمادا على التركيبة العمرية الخاصة بالتعدادات الخمسة التي قامت بها منذ الاستقلال يمكننا تتبع مختلف مراحل تطور المجتمع الجزائري على ضوء الإحصائيات المتوفرة. إن توزيع السكان حسب متغيري العمر والجنس ما هي إلا انعكاس لاختيارات الأفراد الإنجابية، حدة الوفيات وكثافة الهجرات في مرحلة معينة. إن هذان المتغيران الديمغرافيين لهما أهمية بالغة في عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحديد أثر برامج التنمية على السكان المستهدفين [3] .

قُدر عدد سكان الجزائر حسب التعداد لسكاني لسنة 1966 ب 11821679 نسمة يتوزعون في مختلف المناطق والولايات والقرى وباقي التجمعات السكانية. تبرز فيه الفئة العمرية الأقل من 14 سنة مقارنة مع الفئات العمرية الاخرى. والتي بلغت نسبتها من مجموع المجتمع الكلي 48.12%، نتيجة ارتفاع نسبة الولادات الناتجة عن الخصوبة المرتفعة التي عرفتها الجزائر في هذه المرحلة

[1] انظر الملحق.

[2] Fabrice Mazerolle, démographie économique, Vuibert, Collection Dyna'sup, 2005, p: 113.

[3]Mohammed GAID, Impact de la Transition Démographique sur le Marché du Travail. Etat des Lieux et Perspective à l'Horizon 2045 cas de l'ALGERIE. Doctorat en Economie et Statistique Appliquée, École Nationale Supérieure de Statistiques et de l'Économie Appliquée. 2010/2011.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

وانخفاض الوفيات مع بداية تحسن المستوى المعيشي ونهاية الحروب التي شكلت أهم أسباب ارتفاعها.

وصل عدد السكان في عام 1977، 15.645.491 نسمة أي خلال 11 سنة وصلت الزيادة الى ما يقارب 3.824.000 نسمة. بمعدل 34.8 الف نسمة سنويا نتيجة تحسن الوضع الصحي، وبناء المستشفيات وتقديم الخدمات الصحية وتوزعها الجغرافي في أنحاء الوطن.

لقد وضحت إحصائيات التعداد السكاني لسنة 1987 نسبة مهمة من السكان الشباب حيث شكلت فئة الأعمار الأقل من 20 سنة لوحدها 55,69 % . ان الزيادة المسجلة في عدد السكان بلغت اهمية معتبرة حيث سجل ما يتجاوز 6.655.000 نسمة في مدة 10 سنوات فقط. ليبلغ عدد سكان الجزائر سنة 1987، 22.300.957 نسمة. ترجع هذه الزيادة الى تطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات، وتطور التعليم بمختلف مراحله وبناء المزيد من المستشفيات وتقديم الخدمات الصحية للسكان.

يؤكد معدل النمو المتباطئ حسب احصائيات 1987 بداية انخفاض متوسط معدل النمو السنوي فمن 3.1% في الفترة بين 1977-1987 إلى 2.1% في الفترة بين 1987-1998 لتصل إلى 1.61% في عام 2008. ورغم هذا التباطؤ إلا أن نسبة مهمة من الشباب تتمركز أساسا قبل سن40 سنة[4]، مما يعكس فتوة المجتمع الجزائري. بعد فترة من النمو السكاني السريع، بدأت الجزائر تدخل في مرحلة ادت الى التغير في التركيبة السكانية للمجتمع نتيجة الانخفاض في معدلات الخصوبة.

ان غالبية السكان تتمركز في شمال البلاد عامة وبالخصوص على "الشريط الساحلي"، على مساحة يتراوح عرضها من 50 إلى 100 كيلومتر من الشرق إلى الغرب. وفي الواقع، في هذا الشريط الساحلي الضيق البالغ مساحة 45000 كلم2 (1.9 % من المساحة الاجمالية) يتمركز أكثر من 36% من سكان الجزائر (بكثافة تقدر ب 274 نسمة/كلم^2)[5]. تحتوي هذه المنطقة على أخصب الأراضي الزراعية " سهل متيجة، سهل وهران، سهل عنابة " اضافة الى ملائمة الظروف

[4] 79,73 % من المجتمع الجزائري في تعداد 1998 اعمارهم تقل عن 40 سنة.

[5] Collections statistiques, N163, 2011.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

الطبيعية كاعتدال المناخ وتوفر المياه، والبنية التحتية للنقل، والاتصالات وأهم النشاطات الاجتماعية والإدارية وحتى الثقافية. زيادة على العوامل الاقتصادية كتمركز أهم المشاريع التنموية، حيث وصل عدد الوحدات الصناعية بالإقليم التلي إلى 5140 وحدة حسب الجرد الذي أجري سنة 1993، وأهم الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب بعنابة وجيجل، الصناعة الكيماوية بسكيكدة والجزائر العاصمة والصناعة البتروكيماوية بأرزيو–وهران[6].

اما بالنسبة لمنطقة "التل والسهوب"، التي تقع بين سلسلتي جبال الأطلس التلي بالشمال والأطلس الصحراوي بالجنوب وتشمل السهول المرتفعة بمنطقة قسنطينة ومناطق السهوب بالجهة الغربية ممتدة على مساحة 255000 كلم^2، تمثل 10.7 % من مساحة البلاد وهي موطن لحوالي 53% من مجموع السكان في بمتوسط كثافة 70.6 نسمة/كلم^2، تشتهر بتربية الأغنام وإنتاج الحبوب، ولكن قد تلقت منذ الاستقلال مجموعة من الاستثمارات في مجال الصناعية.

الشكل رقم 01: توزيع سكان شمال الجزائر حسب المناطق الجغرافية.

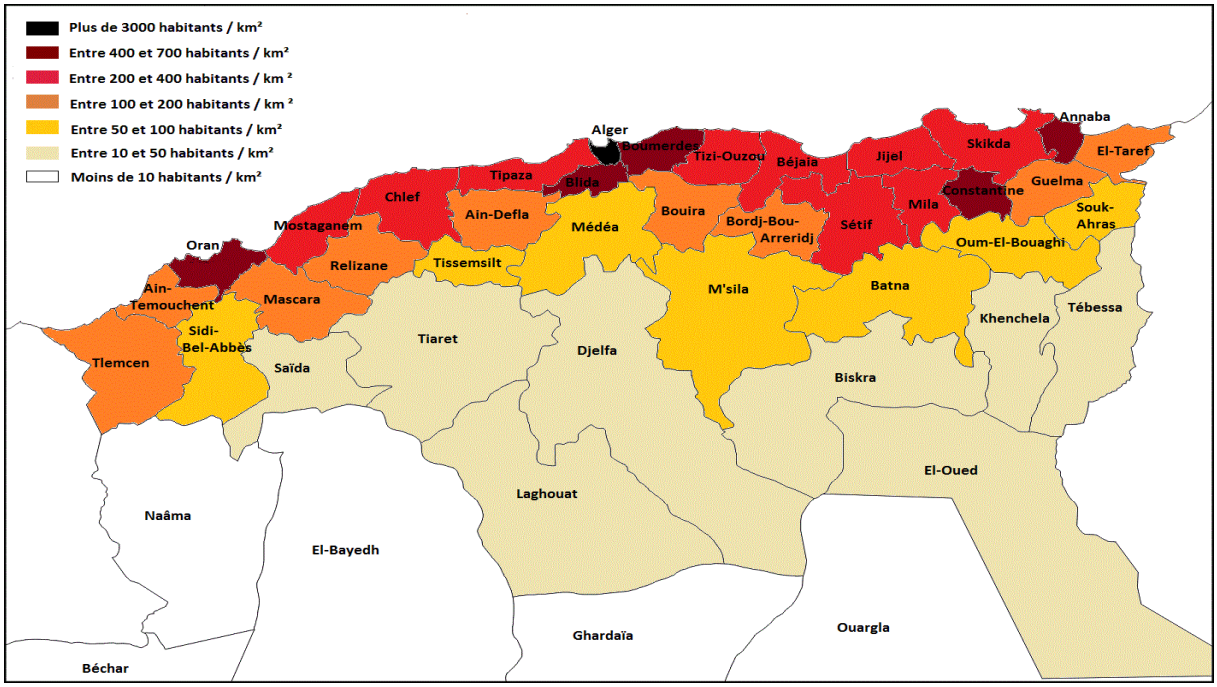

المصدر: https://commons.wikimedia.org/

[6]اوطالب نعيمة، " الهجرة الداخلية في الجزائر"، مذكرة ماجستير في الديمغرافيا، جامعة السانيا وهران، 2004–2005 ، ص98.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

"الجنوب"، رقعة من الصحراء الشاسعة والقاحلة بمساحة 2 مليون كم^2. تمثل أكثر من 87% من المساحة الكلية، قليلة السكان. سكانها البالغ عددهم 3.7 مليون نسمة في عام 2008 يمثلون 10.9% فقط من مجموع السكان. وتعد الكثافة السكانية منخفضة جداً، حوالي 1.8 نسمة/كلم^2 .

مما سبق نلاحظ التناقض بين المناطق الممتدة على مساحة كبيرة من الصحراء وغير المأهولة وبين المناطق الشمالية المكتظة فمن كل 10 جزائريين يتمركز 9 منهم في شمال البلاد اي في مساحة لا تتجاوز 12.6 % من المساحة الاجمالية.

ان الاختلال في توزيع السكان يرجع عامة الى الظروف المناخية والطبيعية خاصة، فضلا عن التحركات السكانية أي الهجرات الداخلية من خلال استقطاب السكان نحو التكتلات الصناعية المنشاة حول المدن الكبرى المتمركزة في الشمال.

الجدول رقم 01 : توزيع السكان حسب المناطق الجغرافية الكبرى في الجزائر.

المنطقة	المساحة بالكلم^2	عدد السكان بالألاف نسمة			الكثافة السكانية نسمة /كلم^2			معدل الزيادة السنوية	
		1987	1998	2008	1987	1998	2008	2008/1998	1998/1987
الشريط الساحلي	45000 1,90%	8904 38,60%	11000 37,8%	12342 36,2%	197,8	244,4	274	1,9	1,17
التل والسهوب	255000 10,70%	12145 52,70%	15300 52,6%	18010 52,9%	46,7	60	70,6	2,08	1,67
الشمال الداخلي[7]	300000 12,60%	21049 91,30%	26300 90,3%	30352 89,1%	70,1	87,7	101,2	2	1,46
الجنوب	2081000 87,40%	2002 8,70%	2801 9,6%	3728 10,9%	0,96	1,35	1,8	3,04	2,94
الجزائر	2381000 100%	23051 100%	29113 100%	34080 100%	9,7	12,2	14,3	2,1	1,61

المصدر Collections statistiques n°163, 2011

لقد شهدت المنطقة الساحلية تزايد 2.1 مليون نسمة بين عامي 1987 و1998 مقابل 1.34 مليون نسمة فقط بين عامي 1998 و2008. في حين منطقة 'التل والسهوب' عرفت زيادة وصلت الى 3.16 مليون نسمة بينما كانت 2.7 مليون نسمة لنفس الفترة. ما يعكس شدة كثافة السكان من خلال تمركز 90% منهم في مساحة لا تتجاوز 12 % من الجزء الشمالي من الإقليم، بكثافة ارتفعت

[7] Nord intérieur du littoral à la limite nord de l'Atlas Saharien.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

من 9.7 نسمة/كم^2 سنة 1987 الى 12.2 نسمة/كم^2 سنة 1998 لتصل الى 14.3 نسمة/كم^2 حسب احصائيات تعداد 2008.

دراسة تطور توزيع السكان عبر مختلف المناطق يوضح تواجدهم بكثرة في المنطقة الشمالية التي يتمركز بها أكثر من 60% من السكان ويعيش أكثر من نصفهم في المركز أي العاصمة وضواحيها. المنطقة الشمالية هي الأكثر كثافة ب 209 نسمة/كم^2. ويعتبر الشمال الاوسط مرتين أكثر كثافة من الشمال الشرقي والشمال الغربي.

في الشريط الساحلي: نجد في المقدمة الجزائر العاصمة بكثافة سكانية تصل الى 3666 نسمة/كم^2. بينما تختلف الكثافة للولايات الاخرى، فنجد وهران ب 685 نسمة/كم^2، بومرداس ب 539 نسمة/كم^2 الطارف ب 102 نسمة/كم^2 وأخيراً تلمسان ب 104.7 نسمة/كم^2.

المنطقة التلية والسهوب نجد بها مناطق تتخطى فيها الكثافة 429 نسمة/كم^2 كولاية قسنطينة ومناطق اخرى ب 39.4 نسمة/كم^2 كخنشلة، وأخرى لا تتجاوز 6.4 نسمة/كم^2 في ولاية البيض.

اما بالنسبة لتوزيع السكان حسب منطقة السكن فنلاحظ ارتفاع للسكان في المناطق الحضرية 53.31% (6.41 مليون) في عام 1966 إلى 85,73% (29,21 مليون) في عام 2008. أي بتسجيل زيادة مطلقة لأكثر من 7 مليون شخص بين عامي 1987 و1998، وأكثر من 5 مليون بين عامي 1998 و2008.

الجدول رقم 02 : تطور عدد السكان حسب مناطق السكن.

السنوات	عدد السكان بالألاف نسمة			نسبة المجتمع	معدل الزيادة السنوي	
	منطقة حضرية	منطقة متشتتة	المجموع	الحضري %	عدد السكان الكلي	عدد السكان الحضر
1966	6409	5613	12022	53,31	-	-
1977	9909	7039	16948	58,47	3,17	4,45
1987	16287	6764	23051	70,66	3,12	5,09
1998	23698	5403	29101	81,44	2,10	3,39
2008	29216	4864	34080	85,73	1,61	2,15

المصدر: Collections statistiques n°163, 2011

بين عامي 1987 و1998، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بتوافر فرص العمل والحصول على الخدمات الأساسية التي زادت من النزوح الريفي، فان الظروف اللاأمنية

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

التي شهدتها بعض مناطق البلاد ادت الى لجوء نسبة من سكان الريف الى المناطق الحضرية اين سجلت بعض المناطق انخفاض يتجاوز 1.3 مليون نسمة.

زادت كثافة الهجرة الداخلية، في الفترة ما بين (1987–1998) مقارنة مع الفترات السابقة حيث استحوذت كل من الجزائر العاصمة، البليدة، ووهران على ربع كثافة الهجرة على مستوى الجزائر. لعبت الولايات الكبرى خاصة الأقطاب (الجزائر العاصمة، ووهران) كعادتها دور المغناطيس في جذب السكان إليها.

من بين المشاكل التي طرحها نمو السكان ولازال يطرحها بقوة معضلة اختلال تمركز السكان عبر التراب الوطني. الأمر الذي يحدث نزوحا لا يفتر نحو المناطق الساحلية والمراكز العمرانية الكبرى، وبالتالي ينتج ضغط حاد على الموارد الطبيعية وفوضى التعمير الحضري التي تغذي بؤر الإقصاء والتهميش والتذمر الاجتماعي.

الشكل رقم 02: تطور عدد السكان حسب التعدادات الاخيرة والكثافة السكانية لسنة 2008.

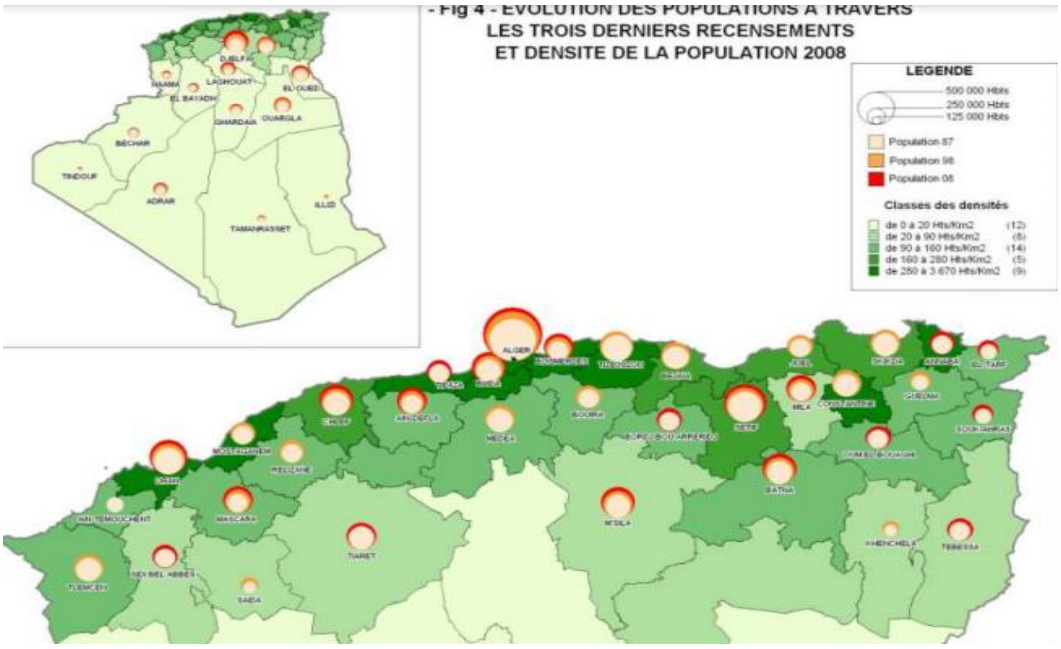

المصدر: Collections statistiques n°163, 2011

يبين مؤشر إعادة توزيع السكان على مستوى كافة التراب الوطني أن الهجرة الداخلية ساهمت بنسبة 1.70 بالمئة خلال الفترة التعدادية (1977–1987) و1.60 بالمئة خلال الفترة الموالية

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

(1987–1998). في حين أنها ساهمت تقريبا بـ 2 بالمئة في توزيع سكان الإقليم التلي خلال فترة(1977–1987) و1.7 بالمئة خلال الفترة التعدادية(1987–1998)، بانخفاض طفيف قد يعود إلى تشبع معظم ولاياته. بينما تدخلت الهجرة الداخلية بنسبة 2.5 بالمئة في توزيع السكان بالجنوب الكبير وهي أعلى نسبة مقارنة بالأقاليم الأخرى[8].

على الرغم من التحسن الذي طرأ الوضع الأمني في نفس الاتجاه مع قطره من أكثر من 500 ألف نسمة. المجتمع الحضري زاد بمعدل أعلى من معدل الزيادة الطبيعية . مهما كانت الفترة التي يتعلق بها معدلات النمو السنوي لإجمالي لعدد السكان يعتبر منخفضا مقارنة مع الزيادة الملاحظة في المناطق الحضرية.

في عام 1998، كانت 26 ولاية من اصل 48 تستحوذ على معدلات السكان الحضر أعلى من 80%. في حين عام 2008، 12 ولاية فقط كانت دون هذا المعدل. وعلى المستوى الوطني لوحظ ارتفاع في وتيرة معدلات السكان الحضر، مقارنة مع عدد السكان الاجمالي. وتم التأكيد على ذلك في كافة ولايات الوطن باستثناء سعيدة، النعامة وسيدي بلعباس. لقد سجلت ولاية الجزائر أعلى زيادة للسكان بما يقارب من 450000 نسمة. متبوعة بالجلفة ووهران ب 250000 نسمة، ثم سطيف، البليدة، الشلف، بومرداس بما يقارب 200000 نسمة.

وبالحديث عن النمو السكاني وتوزيعه الجغرافي والكثافة السكانية المرتفعة خاصة في المناطق الشمالية لا بد من الاشارة الى سياسة التخطيط الحضري وفي هدا الصدد لابد من توضيح بعض المفاهيم الاساسية في دراستنا هده:

1. **التحضر**: ان التعاريف الخاصة بالمناطق الحضرية والريفية مختلفة حسب خصوصيات كل بلد. على الصعيد النظري، فان تعريف "الحضري" كنظير ل"المناطق الريفية" يطرح صعوبات منهجية عديدة. وما يبرز هذه الصعوبات هو تنوع وتعدد التعاريف الرسمية ل"سكان المناطق الحضرية". فعلى الصعيد الدولي، هناك اختلافات في الخصائص التي تميز المناطق الحضرية عن المناطق الريفية. لكن هذا التمييز لا يخضع لتعريف وحيد يمكن تطبيقه في جميع البلدان. كما أنه لا توجد

[8] اوطالب نعيمة، مرجع سبق دكره .ص 98

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

أي توصيات دولية أو إقليمية في هذه المسألة، وكل بلد صاغ تعاريف وفقا لاحتياجاته وخصائصه. ان التمييز التقليدي بين المناطق الحضرية والريفية يستند إلى الافتراض بأن المناطق الحضرية مناطق تتميز بطريقة للحياة ومستوى معيشة مختلفة عن تلك الموجودة في المناطق الريفية.

1.2. ماهية التحضر: ان ظاهرة التحضر ظاهرة اجتماعية جغرافية تنشا نتيجة تزايد اعداد السكان الناجم عن الزيادة الطبيعية او اعادة تصنيف المراكز العمرانية او عن طريق انتقال السكان من الارياف الى المدن. او هو الاتجاه المتزايد لدى سكان الريف للإقامة في المدن (الحضر).

لقد جذبت ظاهرة التحضر اهتمام العلماء في العديد من الميادين، نظرا لكونها ظاهرة حديثة نسبيا، إذ ما قورنت بالظواهر او النظم الاجتماعية الأخرى كاللغة والدين ... إلخ، فقد نمت ظاهرة التحضر بصورة سريعة في المجتمع الإنساني، وهي ما تزال مستمرة حتى وقتنا الحالي[9].

وعرف التحضر أيضا بأنه: عملية معقدة وهو تركز جغرافي للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية مختلفة، من حيث الشكل والحجم أو نتيجة تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الأساسية على بيئة تصنف حضرية، مما يؤدي إلى انتشار قيم وسلوك ونظم ومؤسسات حضرية[10].

تتفق معظم التعاريف على أن التحضر عملية خاصة بسكان المدينة أو بسكان الريف الذين هاجروا إلى المدينة مما يؤدي الى تغير سلوكياتهم وقيمهم وحتى مظهرهم. وبهذا فان ظاهرة التحضر ترتبط بثلاث مصطلحات اساسية: **الهجرة، الريف، المدينة.**

1.1.2. **المدينة:** والتي هي عبارة عن نقطة وصل بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوفر أسواق العمل ومجالات ظهور الصنائع والتقنيات وأماكن لتقديم الخدمات الاجتماعية والتربوية والتجارية والصناعية والاستثمارية.

[9] حفيظي ليليا، "المدن الجديدة ومشكلة الاسكان الحضري، دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة–علي منجلي–"، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، 2008–2009 .

[10] عبد العزيز بوودن، "التحضر في الجزائر"، الباحث الاجتماعي، العدد 05، 2004، ص 1.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

قد عرف "ماكس فيبر" المدينة على انها ذلك الشكل الاجتماعي الذي يؤدي الى ظهور انماط متعددة في اساليب الحياة، مما يسمح بظهور الفردية الاجتماعية ويؤدي الى التغيير الاجتماعي[11].

وعرفها "روبيرت بارك" على انها منطقة طبيعية لإقامة الانسان المتحضر، لها انماط ثقافية خاصة بها، فهي تشكل بناءً متكاملا يخضع لقوانين طبيعية واجتماعية على درجة عالية من التنظيم لا يمكن تجنبها[12]. تعد المدينة اساس التحضر، وهي تجمع سكاني وعمراني كبير الحجم، مرتفع البنيان، كثيف الشوارع، ذا وظائف متعددة، ولكن دون ان تكون الزراعة بارزة بينها[13].

اما في الجزائر، يعتبر كل تجمع سكني حضاريا اذا كان الحد الادنى للسكان القطنين في المركز 5000 نسمة، وان عدد السكان النشطين في القطاع غير الزراعي وفي مختلف الانشطة تتجاوز 1000 عامل[14].

أعيد النظر في التقسيم الإداري بالجزائر في ديسمبر 1965، فتقلص عدد الوحدات الإدارية في الجزائر بقيت 15 ولاية كما هي، 91 دائرة، 676 بلدية بعد ان كانت 1577 في 1963 وابان الفترة الاستعمارية. وبتعديل سنة 1974 للتقسيم الجغرافي ارتفع عدد البلديات ليصل الى 703 (ثم 704 سنة 1977)، اما عدد الولايات فقد وصل الى 31 ولاية وبلغ عدد الدوائر 160 دائرة. ثم بتعديل 1984 اصبحت 48 ولاية، و742 دائرة و1541 بلدية[15].

الجدول رقم 03: التقسيمات الإدارية التي حدثت في الجزائر بعد الاستقلال.

تاريخ التقسيمات الادارية	عدد الولايات	عدد البلديات	المرجع القانوني
قبل 1962	15	1578	المرسوم التشريعي المؤرخ ب 1954/11/07 و1956 /11/08
1963	15	632	المرسوم التشريعي رقم 189/63 المؤرخ ب 16 ماي 1963

[11] حسين عبد الحميد احمد رشوان، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط 1، 1998، ص 58.

[12] السيد عبد العاطي سيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، ج1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 313.

[13] فوزي رضوان العربي، 1958 انماط التجمعات في الوطن العربي، دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية، الامانة العامة، 1958، ص 4.

[14] محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية.1984 ، ص 67.

[15] La loi relative à la réorganisation territoriale de 1984, promulguée le 04.02.1984.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

1964	15	676	-
1971	15	691	المرسوم التشريعي رقم 20/33/71 المؤرخ بجانفي 1971
1974	31	703	القرار رقم 69/74 المؤرخ في جويلية 1974
1977	31	704	المرسوم التشريعي رقم 08/77 المؤرخ ب 02 مارس 1977
1984	48	1154	القانون رقم 84-09 المؤرخ في04 فيفري 1984
2019	58	1541	* قانون رقم 19-12 مؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019

Source : (ONS : 2003, p6), (ONS : 1991, p4.)

* الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية - العدد 78 -ص 3

يمكننا تحديد التعريف الإجرائي للمدينة كالآتي: هي تجمع بشري ذو فعالية اقتصادية متنوعة، تتكاثف أبنيته باتجاه وسط رئيسي مركزي، تتجمع فيه جملة من النشاطات الاقتصادية والسياسية ومرافق وخدمات، ولكل مدينة شخصيتها نتيجة لنشأتها التاريخية وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني.

يُبْرز توزيع السكان الحضريين بالجزائر سبع ولايات، تمثل أكثر من 35 % لوحدها من سكان الحضر في البلاد حسب تعداد 2008. تترتب كالآتي:

- الجزائر العاصمة 2817868 نسمة بنسبة 12.53 %.
- وهران 1343899 نسمة بنسبة 5.98%.
- قسنطينة 836977 نسمة بنسبة 3.72%.
- سطيف 788422 نسمة بنسبة 3.51%.
- البليدة 771706 نسمة بنسبة 3.43%.
- الجلفة 760920 نسمة بنسبة 3.39%.
- باتنة 684999 نسمة بنسبة 3.05 %.

- **المدينة الجديدة:** تعتبر المدن الجديدة، من السياسات التي تنتهجها العديد من الدول لحل مشاكلها العمرانية خاصة بالنسبة للمراكز الحضرية الكبرى بها.

"إن المدن الجديدة تعتبر وسيلة ناجحة لتنظيم العواصم والبلدان وهذا الجانب هو المعروف كثيرا، ويكون دون شك تجمعا سكانيا هائلا مخططا، لأن الهدف الأساسي العام الذي كان من وراء إنشاء

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

مدينة جديدة، هو محاولة يجاد بنيان عمراني منظم، يحل محل أشكال منافسة، تسود فيها جيوب سكانية (عمرانية)، شكلها مواطنون بطريقة فوضوية غير مدروسة وبدون رقابة تقنية"[16].

أما في الجزائر، فقد جاء في الجريدة الرسمية لسنة 2002[17] ما يلي:

"المدينة الجديدة" هي كل تجمع بشري ذي طابع حضري، ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نوى سكنية موجودة، وهي تشكل مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما يوفر من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز[18].

المدن الجديدة هي تلك المدن التي أنشأت بناءً على قرارات حكومية وبطريقة موجهة، الهدف منها استيعاب الزيادة السكانية وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى وذلك من أجل دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية[19].

وتحقيقا لهذه الغاية، شرعت الجزائر في انشاء سلسلة من "المدن الجديدة" تطلق عليها ايضا تسمية مدن الجيل الأول، اعطيت الاولوية في الانجاز للمدن الواقعة حول مدينة الجزائر العاصمة (سيدي عبد الله، بوينان، العفرون والناصرية)، ولمدينة بوغزول المتواجدة بمركز الهضاب العليا، تقع على مسافة 170 كلم من العاصمة، وحاسي مسعود في جنوب البلاد، في مرحلة اولى. وفي مرحلة ثانية تعزم انشاء سلسلة اخرى من المدن الجديدة تتوزع على مناطق الهضاب العليا(12 مدينة[20]) والجنوب (13 مدينة[21]).

1.1.2. **الريف:** هي المناطق المحيطة بالمدن عادة، ويمتاز الريف بالمناطق الطبيعية والزراعية، يختلف عن المدن من ناحية حجم السكان وتجانسهم والحراك الاجتماعي والناحية التعليمية.

---

[16] الطاهر أجغيم، تطور المدن وعلاقتها بالبيئة المحيطة، الباحث الاجتماعي، عدد 07، 2005، صص: 179 -180.

[17] قانون رقم 02-08 ممضي في 08 مايو 2002 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها.

[18] الجريدة الرسمية: الجمهورية الجزائرية عدد 34، سنة 2002، ص 04.

[19] حفيظي ليليا، مرجع سبق ذكره.

[20] Hauts Plateaux Est : Negrine, Bir El Ater et Boukhadra (w. de Tébessa)
Hauts Plateaux Ouest : El Aricha (w. Tlemcen), Redjem Demmouche (w. S.B.Abbès), Mekmène Ben Amar et Kharfallah (w. Saïda) de Ain Dheb et Ksar Chellala (w. Tiaret).

[21] Oued Bellil (w. de Laghouat, hydrocarbures) Mansourah (w. de Ghardaia), Site au Nord-Est d'El Menea (w. Ghardaia), Oued Nachou et Metlili El Djedida (w. Ghardaia), Ain El Hadjadj et Hassi Khenig (In Salah - w. Tamanrasset, agriculture) , Arak et Sidi Moulay El Hassen (In Amguel w. Tamanrasset, tourisme) , In Iker (In Amguel, touristique et minier), In Amguel (touristique), Laouni, (entre Tamanrasset et In Guezzem, minier),In Guezzam, (les services et agriculture).

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

اذ يعتبر الريف في حالة تبعية كاملة للمدينة، فالخدمات التعليمية والصحية والترفيهية تتركز أغلبها في المدينة دون الريف وذلك يشجع على الهجرة الريفية الحضرية.

3.1.2. **الهجرة:** عُرف مصطلح الهجرة من طرف معجم العلوم الاجتماعية على أنه تحركات جغرافية لأفراد أو جماعات. كما عرفها معجم المصطلحات الجغرافية على أنها انتقال الأفراد من مكان إلى أخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة. الأمم المتحدة تكتفي بتعريف الهجرة، على أنها الانتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعدا كافيا[22].

أما المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات فقد عرف الهجرة على أنها شكل من أشكال انتقال المرء من أرض تدعى المكان الأصلي (أو مكان المغادرة) إلى مكان أخر يدعى المكان المقصود أو مكان الوصول (التوجه) بشرط أن يتجاوز الانتقال على الأقل حدود منطقة إدارية[23].

اما الهجرة الداخلية فهي تغيير مقر الإقامة من وحدة جغرافية إلى أخرى[24]، فقد يكون البعد المقطوع من طرف فرد غادر محيط مدينته متوجها نحو مركزها أطول بكثير من ذلك الذي يقطعه فلاح قادم من المدينة المحاذية. هذا الأخير اجتاز الحدود وبالتالي أجرى هجرة، بينما الأول لم يقم سوى بترحال محلي[25].

إن الهجرة الريفية في الجزائر من الظواهر الاجتماعية القديمة الحديثة، ذلك أن المجتمع الجزائري عرف هذه الظاهرة منذ القدم، وحداثتها تكمن في أنها اتخذت طابعا مميزا وجديدا من حيث الحجم والاتجاه والنتائج والآثار[26].

يظهر تأثير الهجرة الداخلية في تغيير الوجه الحضري للمدينة وللمجتمع الريفي على حد السواء، ولاشك فإن لهذا التغيير جوانب سلبية وأخرى إيجابية، فمن الآثار الإيجابية ارتفاع المستوى الثقافي للسكان النازحين وزيادة في التبادل والتفاعل الاجتماعي، إضافة إلى اكتساب عادات جديدة. أما

---

[22] عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون دراسة سوسيو انثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثانية، 2002، ص 17- 18.

[23] صندوق الأمم المتحدة، 1980 ، ص 141

[24] Nations Unies : 1971, p1

[25] اوطالب نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[26] رشيد زوزو، "الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر(1988- 2008)، اطروحة دكتوراه في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة. 2008، ص 236.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

الآثار السلبية فمنها ظهور عادات وتقاليد ريفية في مجتمع حضري" مما ينجر عنه **ترييف المدينة** " والزيادة في عدد سكان المدينة، كثرة الطلب على الهياكل القاعدية، الاكتظاظ على المرافق العامة، وعدم التجانس السكاني في المدينة، إضافة إلى توقع ظهور الأحياء القصديرية على مشارف المدن ومحيطاتها[27].

ان التحضر في البلدان النامية لا يماثل ما حدث سابقا من نمو المدن في البلدان المتقدمة، وانما جاءت بشكل قفزات سريعة مع استيعاب المراكز الحضرية لتلك الهجمات السكانية المتلاحقة، فالنمو الحضري والتحولات من الريف إلى الحضر جاء في سياق نمو سكاني مطلق أكبر بكثير مما كان يحدث سابقا، وفي مستويات من الدخل أدنى بكثير، اذ يصحب هذا التحول الحضري زيادة كبيرة في الفقر الحضري يمس بالخصوص النساء والأطفال، وفي الصراعات العنصرية والجريمة والتشرد والتدهور البيئي الذي يتجلى غالبا في شكل استبعاد اجتماعي ومستويات من العيش لا يمكن تحملها مما يسهم بشكل مباشرة أو غير مباشرة في زيادة الاضطراب الاجتماعي والعنف الحضري[28].

1.2. **مؤشرات التحضر**: المؤشر الرئيسي للتحضر هو الذي يعبر عن نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان وتختلف الدول في تحديد معنى "الحضر"، فهناك من يضع حد اً أدنى لعدد السكان في تجمع سكاني ما يعادل من الحضر 20.000 نسمة مثلا، وهناك من يضيف مراكز إدارية معينة (كالقضاء أو الناحية أو ما شابه)، وهناك من يأخذ بالاعتبار النشاط الاقتصادي لأكثرية السكان في التجمع المعني بحيث يمثل الريف (أو البادية) المناطق التي يمارس أكثرية سكانها الزراعة أو الرعي أو الصيد ويمثل الحضر المناطق الأخرى.

في البلدان النامية، على الرغم من الاختلاف بين مستويات المعيشة في المناطق الحضرية والريفية لا تزال ذات أهمية، إلا ان التحضر السريع خلق الحاجة الى تحديد معلومات عن احجام المناطق الحضرية. ومع ذلك، فان التمييز وفقا لحجم المناطق الحضرية والريفية ليست دائماً أساس يعتمد عليه في التصنيف.

بعض البلدان قد وضعت تصنيفا للمدن يعتمد بالإضافة الى حجم السكان، "الهياكل الاجتماعية–الاقتصادية للسكان"، المتوفرة في المجتمعات المحلية.

[27] اوطالب نعيمة، مرجع سبق ذكره.

[28] صندوق الأمم المتحدة : 1980، ص 1 .

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

البعض الآخر يعبر عن درجة التحضر نسبة الى الكثافة السكانية. ومع ذلك، لا يوجد معايير كافية في العديد من البلدان، خاصة حين توجد المجتمعات الكبيرة تعتمد على الحياة الريفية. فلابد من استخدام معايير إضافية في وضع التصنيفات الأكثر تميزا للتفريق بين المناطق الحضرية والريفية.

يتم استخدام بعض المعايير الإضافية مثل:

- الرتبة الإدارية للمنطقة(بلدية ،دائرة...الخ).
- النسبة المئوية للسكان النشطين اقتصاديا العاملين في الزراعة.
- توافر شبكات للكهرباء والارتباط بشبكات المياه.
- سهولة الوصول إلى الرعاية الطبية؛ المدارس والمرافق الترفيهية.

يمكن تحديد نوعان رئيسيان من المعايير التي تستخدم لتعريف الوحدات الحضرية: الكمية وقابلة للقياس، والنوعية (أو الذاتية).

التصنيفات **المعتمدة في الجزائر**: نجد نوعان من التجمعات الحضرية

حسب التقسيم القانوني: نصان يوضحان ميزة التقسيم، قانون رقم 2001-20 الصادر في 2001/12/12 متعلق بتهيئة الإقليم وتنميته. وقانون 06-06 الصادر في 2006/02/20 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

حسب التقسيم الإحصائي: مناطق مكونة من 5.000 نسمة تحدد كمراكز حضرية، 20.000 نسمة كمدن صغيرة و100.000 نسمة كمدن متوسطة.

الجدول رقم04 : تطور مختلف معدلات التحضر[29].

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008	2010
المعدلات ٪	31	41	50	61	65.22	66.5

المصدر :احصائيات ONS حسب معطياتRGPH

اما بالنسبة لأكثر من 100.000 نسمة فتختلف العاصمة عن المدينة الكبيرة حسب شرطين: عدد ادنى للسكان 300.000 نسمة.

[29] taux d'urbanisation

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

✓ ميزة نوعية: اشتمالها على بعض الخصائص الاقليمية والوطنية، ومهام دولية.

المعايير المستخدمة لتعريف البيئة الحضرية في تعداد 2008 هي نفسها المعتمدة بالنسبة للتعدادات السابقة:

- تعيين عتبة الحد أدنى من سكان ب 5000 نسمة.
- النشاط الاقتصادي: ان السمة الأساسية للمدينة هو أن انشطة السكان الذين يقطنون بها لا تكون الأنشطة الزراعية أو على الأقل نسبة صغيرة جداً (أقل من 25 %).
- المتطلبات الإلزامية: الاتصال بشبكة المياه، الاتصال بشبكة الكهرباء والاتصال بشبكة الصرف الصحي.
- شروط إضافية: على الاقل ثلاثة من الخمسة التالية:
  - وجود مستشفى أو مستوصف.
  - وجود ثانوية أو اكمالية.
  - وجود مرافق اجتماعية– ثقافية (دور الحضانة، بيوت الشباب، ومختلف المراكز...).
  - وجود البنية الأساسية للرياضة والترفيه (الملاعب، المتنزهات، دور السينما، والمسارح...).
  - وجود المرافق الإدارية (مكاتب البريد، المحكمة، وبعض السلطات...).

غير أن هناك مؤشراً آخر للتحضر يتعلق بالتوزيع الجغرافي للسكان المرتبط بالدرجة الأولى بقدرة المناطق المختلفة على جذب السكان، من حيث امكانيتها على توفير فرص العمل والتعلم، وتواجد المراكز الاجتماعية والصناعية، اضافة الى النشاطات التجارية والخدماتية والحريات التي يتمتع بها اهل المدينة.

وعلى صعيد الهجرة الريفية والعلاقة مدن أرياف فقد تداخلت عوامل الطرد والجذب، فالأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر وتدهور الوضع الامني التي عانت منه الأرياف دفعت بالملايين إلى النزوح القسري من المناطق الساخنة إلى المدن التي اصبحت مكتظة بالسكان. ولمحاصرة هذا المشكل والتخلص من المشاكل التي تعاني منها المناطق الحضرية بسبب الاكتظاظ السكاني اعتمدت

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

الدولة الجزائرية الى سياسة وطنية تقتضي توفير سكنات اجتماعية كصيغة السكن الريفي والموجه للمناطق الريفية، ويتحصل بموجبه طالب السكن على إعانة من الدولة قصد بناء مسكنه تبلغ 700 ألف دينار جزائري، محترما خصوصية المنطقة، والهدف منه تثبيت السكان، والحفاظ على الطابع الريفي لهذه المناطق.

ورغم الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل معالجة الوضعية إلا ان سوء توزيع السكن اصبح يشكل مشكلا من نوع اخر بسبب الحركات الاحتجاجية العنيفة والسلمية التي تشهدها البلاد دوريا حين الإعلان عن قائمة المستفيدين من السكنات، ظاهرة جديدة تهدد الأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي.

الخاتمة:

ان التغيرات التي يشهدها المجتمع الجزائري تلزمه التخطيط عبر وضع سياسة سكانية تهدف الى التحكم بالنمو الحضري، واحتواء مختلف الازمات. ومشكلة السكن احدى اهم الازمات التي ما فتئت تتفاقم رغم الجهود المبذولة في هذا المجال. لكن بالنظر للأسباب وبعد تحليلها فان معالجة المشكلة تنبع من التشخيص الصحيح لمسبباتها. التي من اهمها الزيادة السكانية التي سببت ارتفاعا هاما في الكثافة السكانية في كامل المناطق الحضرية والمتواجدة على الشريط الساحلي للبلاد. أي المناطق التي يتمركز بها اهم وأقدم المدن الجزائرية والتي يزداد اكتظاظها عبر زيادة النمو الطبيعي للسكان، اضافة الى انها تعتبر اهم مراكز جذب لاحتوائها على المناطق الصناعية والتجارية الموفرة لفرص التشغيل، وأصبحت ملاذا للوفود الفارة من الأرياف في فترة العشرية السوداء نتيجة انعدام الظروف الامنية فيها. ورغم الانخفاض الملحوظ لمعدلات الخصوبة وبالتالي انخفاض معدلات النمو الطبيعي. إلا ان توافد جيل الانفجار الديمغرافي وبلوغه سن الزواج يزيد من حدة الأزمة خاصة مع سياسة التشغيل المتبعة وتوفير مناصب العمل للقضاء على ظاهرة البطالة من جهة، والتحولات التي تشهدها الاسرة الجزائرية بالتحول الى الاسر النواة والاستقلالية في السكن من جهة اخرى. كلها عوامل تضاعف من الطلبات على السكنات ورغم البرامج المتبعة والمبالغ المرصودة لقطاع التعمير إلا ان الجهات المعنية تقف عاجزة لتلبية الطلبات المتراكمة والطلبات الجديدة على السكنات بكل اشكاله.

قائمة المصادر والمراجع:

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

1. اوطالب نعيمة، " الهجرة الداخلية في الجزائر"، مذكرة ماجستير في الديمغرافيا، جامعة السانيا وهران، 2004-2005.

2. القانون رقم 08/02 المؤرخ في 2002/05/08 ،المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية: الجمهورية الجزائرية عدد 34، سنة 2002.

3. حسين عبد الحميد احمد رشوان، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط 1، 1998.

4. حفيظي ليليا، "المدن الجديدة ومشكلة الاسكان الحضري، دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة-علي منجلي-"، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.

5. رشيد زوزو، "الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر(1988-2008)، اطروحة دكتوراه في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة. 2008.

6. السيد عبد العاطي سيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، ج1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003.

7. صندوق الأمم المتحدة، 1980.

8. الطاهر أجغيم، تطور المدن وعلاقتها بالبيئة المحيطة، الباحث الاجتماعي، عدد 07، 2005.

9. عبد العزيز بوودن، "التحضر في الجزائر"، الباحث الاجتماعي، العدد 05، 2004.

10. عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون دراسة سوسيو انثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثانية، 2002،

11. فوزي رضوان العربي، 1958 انماط التجمعات في الوطن العربي، دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية، الامانة العامة، 1958.

12. قانون رقم 02-08 ممضي في 08 مايو 2002 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها.

13. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

14. قانون رقم 19-12 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، يعدل ويتمم القانون رقم 84-09 المؤرخ في 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد. - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية - العدد 78 .

المراجع الاجنبية:

15. Collections statistiques, N163, 2011.
16. Fabrice Mazerolle, démographie économique, Vuibert, Collection Dyna'sup, 2005.
17. La loi relative à la réorganisation territoriale de 1984, promulguée le 04.02.1984
18. Mohammed GAID, Impact de la Transition Démographique sur le Marché du Travail. Etat des Lieux et Perspective à l'Horizon 2045 cas de l'ALGERIE. Doctorat en Economie et Statistique Appliquée, École Nationale Supérieure de Statistiques et de l'Économie Appliquée. 2010/2011
19. Nations Unies : 1971.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

الملحق:

الشكل رقم 03: الاهرام السكانية لمختلف التعدادات (1966، 1977،1987،1998،2008).

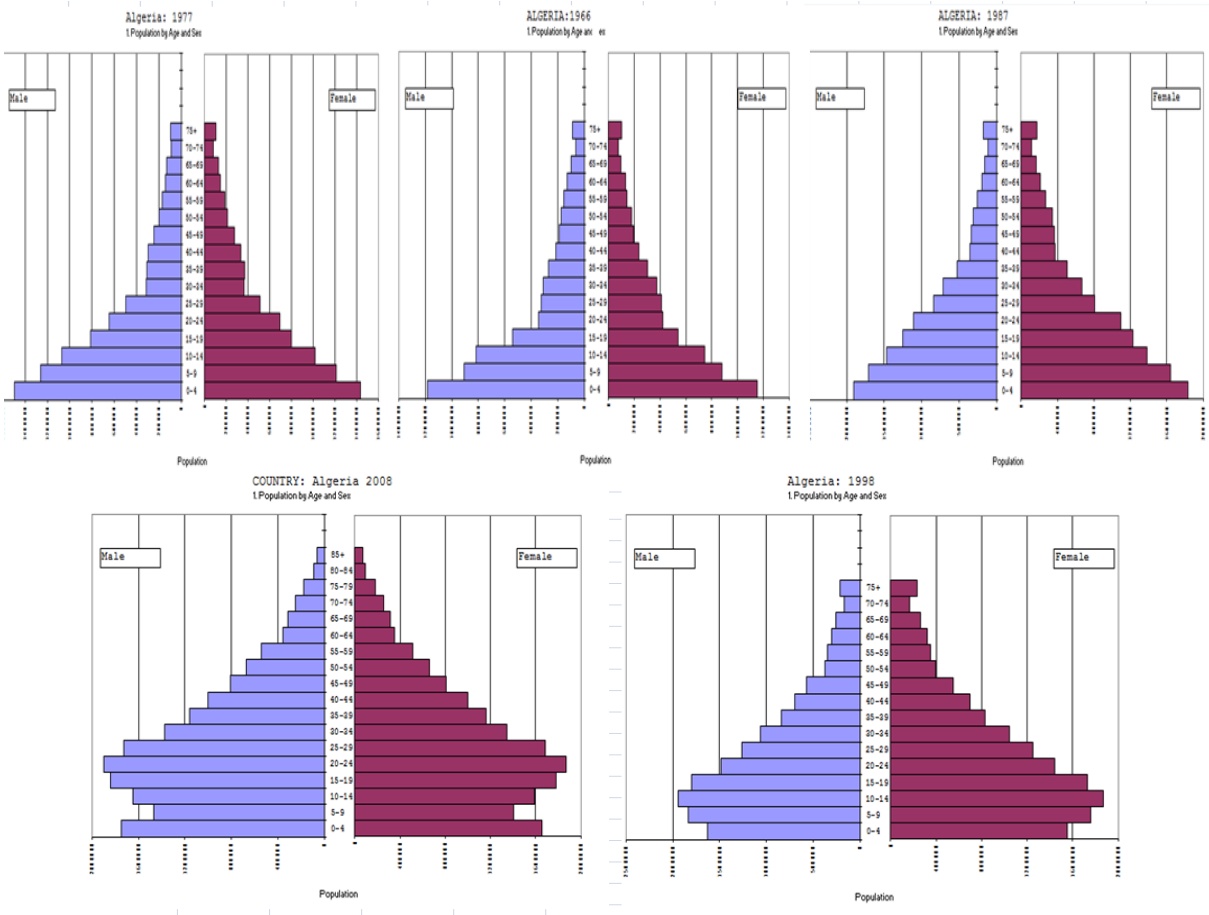

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564